

تقديم

تمر مصر بمرحلة إنتقالية ممتدة منذ يناير ٢٠١١، وقد أصبح الإقتصاد المصرى مستعداً للإطلاق عند الإنتهاء من إرساء المؤسسات السياسية على أسس ديمقراطية، وبالتزامن مع تطبيق السياسات الإقتصادية السليمة. وتعتبر إدارة الإقتصاد في هذه المرحلة الإنتقالية ليست سهلة ولكنها في نفس الوقت تعد في غاية الأهمية للمضى قدماً على الجانب السياسى.

وفي إطار التحديات الراهنة التى تواجه الإقتصاد من خلل فى مؤشرات الإقتصاد الكلى، وتباطؤ في النمو الإقتصادى، وإرتفاع معدلات الفقر، فقد قررت الحكومة الإنتقالية الجديدة والتى تمارس عملها منذ منتصف يوليو ٢٠١٣ تبني إستراتيجية جديدة، تعتمد فى جوهرها على سياسات مالية ونقدية توسعية بدلاً من السياسات الإنكماشية، وذلك بالتوازي مع ضخ موارد إضافية في الإقتصاد من الخارج، وتحفيز الإقتصاد من خلال زيادة الاستثمار الحكومى في البنية التحتية، وترشيد النفقات عن طريق إزالة أهم التشوهات (على سبيل المثال دعم الطاقة)، وإعادة توزيع المصروفات لصالح البعد الإجتماعى (على سبيل المثال الصحة). وسوف تشمل سياسات الضبط المالى بالإضافة إلى ماسبق التحول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتحسين إدارة الدين العام، جنباً إلى جنب مع تحسين الحصيللة الضريبية.

ومن هذا المنطلق ولضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، تلتزم وزارة المالية بالاستمرار في دورها القيادى لتوفير مجموعة متكاملة من البيانات عن الإقتصاد المصرى. ويعد هذا التقرير تأكيداً واضحاً لهذا الدور.

اتمنى أن يجد القراء المعلومات الواردة بهذا التقرير مفيدة ومثمرة، كما نتطلع إلى تعليقاتكم واقتراحاتكم لإرسالها على البريد الإلكتروني التالي: fm@mof.gov.eg.

والله الموفق،

وزير المالية

د. أحمد جلال

د. أحمد جلال

قائمة المحتويات

الصفحة	
٣	- نظرة عامة على الأداء الإقتصادي
٤	- مؤشرات المالية العامة
٧	- الدين الحكومي وهيكل المديونية
٩	- المؤشرات النقدية
١١	- الأسعار المحلية
١٣	- معاملات القطاع الخارجي
١٥	- السياحة
١٥	- أسواق المال

الملخص التنفيذي

- شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحسناً نسبياً خلال التسعة شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٣ %، هذا ويظل الإنفاق الاستهلاكي العام، والصادرات هما الدافعان الرئيسيان في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تشير نتائج الحساب الختامي المبدئي لموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي لتصل إلى ١٣,٨ % من الناتج المحلي الإجمالي، ليبلغ نحو ٢٣٩,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام المالي السابق .
- ارتفعت نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلى ٨٣,٤ % من الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠١٣ مسجلاً ١٤٤٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١١٥٥,٣ مليار جنيه في نهاية مارس من العام الماضي.
- بلغ رصيد الدين الخارجي ٣٨,٤ مليار دولار (١٥ % من الناتج المحلي) حيث ارتفع بنسبة ١٤,٨ % مقارنة بمارس ٢٠١٢.
- استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في الارتفاع في نهاية يونيو ٢٠١٣ ليحقق نحو ١٨,٤ % مقارنة بمعدل نمو قدره ٨,٤ % في نهاية يونيو ٢٠١٢ - مدفوعاً بالزيادة في صافي الأصول المحلية خاصة في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
- إنخفض معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ ليسجل ٩,٧ % مقارنة بمتوسط قدره ١٠,٣ % خلال الشهر السابق، إلا إنه لا يزال أعلى من متوسط معدل التضخم المحقق خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣ والبالغ قدره ٨ % . كما إنخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ مسجلاً ٩ % مقارنة بـ ٩,١ % خلال شهر الشهر السابق.
- أعلن البنك المركزي المصري في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ عن القيام بعطاء غير دوري بمبلغ ١,٣ مليار دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتى هذا العطاء الإستثنائي في إطار متابعة البنك المركزي المصري لتعاملات سوق الصرف الأجنبي في مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفي لأداء دوره في خدمة الإقتصاد القومي، كما يهدف هذا العطاء الإستثنائي إلى الحد من السوق السوداء للعملة.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٣ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض ليلية واحدة بواقع ٥٠ نقطة مئوية عند مستوى ٨,٧٥ % و ٩,٧٥ % على التوالي، بالإضافة إلى خفض سعر العمليات الرئيسية بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٩,٢٥ % . وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥ %.
- شهد عجز ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ ، حيث بلغ نحو ٢٣٧ مليون دولار فقط مقابل عجز قدره ١١,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الحقيقي خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ معدل نمو قدره ٢,٣% و تشمل المحفزات الرئيسية لهذا النمو:

- نمو الإنفاق الاستهلاكي العام بمعدل قدره ٣,٤% مقارنة بـ ٣,١% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
 - التحسن الملحوظ في معدل نمو الصادرات لترتفع بنسبة ٢,٩% خلال فترة الدراسة، مقارنة بانخفاض قدره ١,٣% خلال نفس الفترة العام المالي السابق.
 - تراجع الواردات لتحقيق معدل نمو طفيف قدره ١,٤%، مقارنة بارتفاع أعلى بكثير قدره ١١% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
 - على نحو آخر، فإن معدلات النمو المحققة ما زالت أقل من المعدلات المرجوة و اللازمة لخلق فرص عمل، و يرجع ذلك إلى:
 - التباطؤ في نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص ليسجل معدل قدره ٣% مقارنة بـ ٦,٤% خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١.
 - انخفاض الانفاق الاستثماري بنسبة قدرها ٤,٦% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بنسبة إرتفاع قدرها ٣,٤% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
 - تأثر الاقتصاد المصري بتداعيات ثورة ٢٥ يناير و الاضطراب الذي تشهده الساحة السياسية في الآونة الأخيرة
- كما تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق بالأسعار الثابتة خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بـ ١٢٠٢,٣ مليار جنيه (١٣٠٧,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) محققاً معدل نمو قدره ٢,٢%.

ومن الجدير بالذكر أنه من أهم القطاعات التي استمرت في دفع حركة النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة هي:

- السياحة: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ١٠,٢% (تبلغ نسبة قطاع السياحة حوالي ٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي)
- التشييد والبناء: حيث حقق معدل نمو حقيقي قدره ٦,٦% (تبلغ نسبة قطاع التشييد والبناء حوالي ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الاتصالات: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٥,٤% (تبلغ نسبة قطاع الاتصالات حوالي ٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الأنشطة العقارية: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٤,٢% (تبلغ نسبة قطاع الأنشطة العقارية حوالي ٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي)

بينما لا يزال أداء بعض القطاعات الأخرى أقل من المعدلات المرجوة على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمتها إلى الناتج المحلي وأهمها الصناعات التحويلية، حيث حقق معدل نمو حقيقي قدره ٢,٥% (تبلغ نسبة قطاع الصناعات التحويلية حوالي ١٥,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)

وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهم الأداء الضعيف لبعض القطاعات الحيوية في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وعلى رأسها:

- قناة السويس: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٤,٢% (تبلغ نسبة قطاع قناة السويس ١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الأنشطة الاستخراجية: حيث حققت معدل نمو حقيقي قدره ٢,٥% (تبلغ نسبة قطاع الأنشطة الاستخراجية ١٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)

مساهمة القطاعات الرئيسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%)	يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو-مارس ٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالي الناتج المحلي	١,٩%	٢,٣%
اجمالي القطاع السلعي، ومنه	٠,٦%	٠,٨%
الزراعة والغابات	٠,٥%	٠,٥%
البترول	٠,٠٣%	٠,١-%
الغاز الطبيعي	٠,١-%	٠,٣-%
الصناعات التحويلية	٠,١-%	٠,٤%
التشييد والبناء	٠,١%	٠,٣%
اجمالي الخدمات الانتاجية، ومنها	٠,٧%	١,٠%
النقل والتخزين	٠,١%	٠,١%
الاتصالات	٠,١%	٠,١%
قناة السويس	٠,١%	٠,١-%
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٢%	٠,٣%
الوساطة المالية	٠,١%	٠,١%
المطاعم والفنادق	٠,٠٣-%	٠,٣%
اجمالي الخدمات الاجتماعية	٠,٥%	٠,٥%

مؤشرات المالية العامة

تشير نتائج الحساب الختامي المبدئي لموازنة^١ العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للنتائج المحلى الإجمالي إلى ١٣,٨%، ليلج ٢٣٩,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى قد ارتفعت لتصل إلى ٥,٤ نقطة مئوية مقارنة بد ٤ نقطة مئوية خلال العام السابق.

"على جانب الإيرادات"، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٣,٥% خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٤٤,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٠٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٢١% مما فاق أثر الانخفاض الطفيف بحوالي ٢,٨% في الإيرادات غير الضريبية.

الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت نتيجة لزيادة كافة الأبواب الرئيسية، ويرجع ذلك نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- **ارتفاع الضرائب على الدخل** بـ ٢٩% لتحقيق ١١٧,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٩١,٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى التالي:

- أولاً، ارتفاع الضرائب على الدخل من التوظيف بـ ٢٣% لتسجل ٢١,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٩,٧ مليار خلال ٢٠١٢/٢٠١١.

- ثانياً، ارتفاع الضرائب على الدخل بخلاف التوظيف بـ ١٥,١% لتسجل ١١,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٦,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١.

- ثالثاً، ارتفاع الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ ٣١,٦% لتسجل ٩١,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٧٠ مليار جنيه خلال العام السابق نتيجة لارتفاع المتحصلات الضريبية من كل من؛ هيئة البترول، قناة السويس، ومن الشركات الأخرى.

- **ارتفاع الضرائب على الممتلكات** بـ ٢٥,٧% لتحقيق ١٦,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ١٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أنون وسندات الخزنة بـ ٣٣% لتحقيق نحو ١٨,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٣,٢ مليار جنيه خلال العام السابق.

- **ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات** بـ ٩,٨% لتسجل ٩٢,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام السابق.

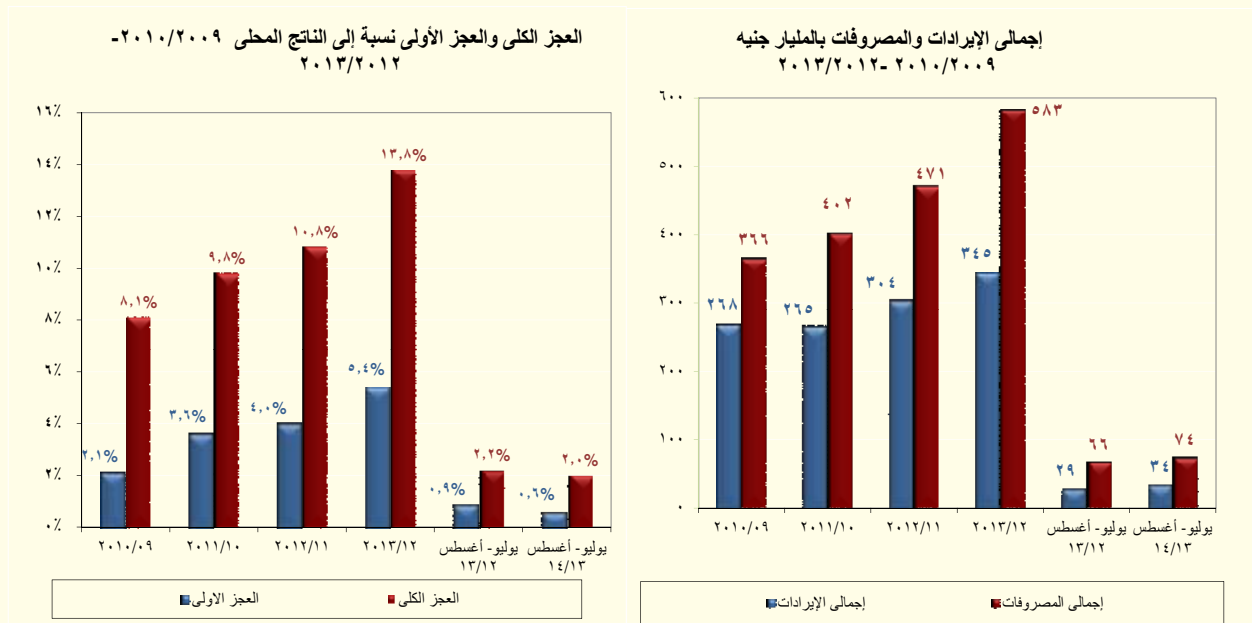
الإيرادات غير الضريبية، فقد إنخفضت بـ ٢,٨% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة إنخفاض باب المنح من حكومات أجنبية بـ ٥٠% ليسجل ٤,٧ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقارنة بـ ٩,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١.

"على جانب المصروفات"، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ بـ ٢٣,٧% خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٥٨٢,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٧١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى التالي:

- زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا باب شراء السلع والخدمات والذي إنخفض بـ ٦,٥% ليسجل ٢٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة لإنخفاض شراء الخدمات بـ ٣,٧% لتسجل ١١,٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١١ مليار جنيه خلال العام السابق.

^١ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة. جدير بالذكر أن البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ لا تزال مبدئية وقابلة للتعديل لحين الإنتهاء من الحسابات الختامية لأجهزة الدولة.

- بينما إرتفعت **الأجور وتعويضات العاملين** بـ ٤,٨% لتسجل حوالى ١٤١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٢٢,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الآتى:
 - زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ ٧,٨ مليار جنيه لتصل إلى ٦٠,٥ مليار جنيه
 - بالإضافة إلى إرتفاع المرتبات الدائمة بـ ٣,٤ مليار جنيه لتصل إلى ٢٣,٣ مليار جنيه
 - وأخيراً، إرتفاع البدلات النوعية بـ ٥,٩ مليار جنيه لتصل إلى ١٧ مليار جنيه
- كما إرتفع **باب الفوائد** (والذى يمثل حوالى ٢٥,٢% من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ ٤٠,٧% لتسجل حوالى ٤٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الآتى:
 - زيادة فوائد سندات البنك المركزى بـ ١١ مليار جنيه لتصل الى نحو ٢٢,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة،
 - بالإضافة إلى إرتفاع أذون على الخزانه بـ ١٥ مليار جنيه لتصل إلى ٥١,٣ مليار جنيه خلال عام الدراسة،
 - وأخيراً إرتفاع فوند سندات الخزانه العامة بـ ١٢,٤ مليار جنيه لتصل إلى ٣٧,٤ مليار جنيه خلال عام الدراسة.
- كما إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** (والذى يمثل حوالى ٣٣,٨% من إجمالي المصروفات) بـ ٣١% ليصل إلى ١٩٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٥٠,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الآتى:
 - زيادة دعم المواد البترولية بـ ٢٤,٥ مليار جنيه لتصل إلى ١٢٠ مليار جنيه،
 - بالإضافة إلى زيادة معاش الضمان الإجتماعى، وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ ١٠,٢ مليار جنيه.
- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٢,٥%، و ٦% ليسجلا ٣٤,٦ مليار جنيه و ٣٨,١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه على التوالي خلال العام السابق.



بيانات الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤

انخفضت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى بشكل طفيف لتصل إلى ٢% (٤٠ مليار جنيه) خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بعجز أكبر بلغ ٢,٢% (٣٨ مليار جنيه) خلال نفس الفترة من العام السابق، بالإضافة إلى ذلك فقد إنخفضت **نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى** لتصل إلى ٠,٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ٠,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

- "**على جانب الإيرادات**"، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة بنحو ١٩,٩% محققة ٣٤,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- وقد جاء ذلك الإرتفاع على خلفية **إرتفاع الإيرادات غير الضريبية** بـ ١٣٧%، والذي قد فاق أثر **الانخفاض الطفيف في الإيرادات الضريبية** بـ ٢,٣% مقارنة بالفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣.

ويمكن تفسير الإنخفاض المحقق في **الإيرادات الضريبية** نتيجة تراجع المتحصلات الضريبية لبعض الأبواب الرئيسية مما عوض إرتفاع المتحصلات الضريبية للبعض الآخر، وذلك على النحو التالي:

- **إنخفاض الضرائب على الدخل** بـ ٣٥,٢% لتحقيق نحو ٥,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٨,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى الآتي:
 - إنخفاض المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال بـ ٦٠,٥% لتحقيق نحو ٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض المحصل من قناة السويس بـ ٤٨,٤% لتحقيق نحو ٠,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- **إنخفاض الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك)** بـ ١٤,٩% لتحقيق نحو ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣.
- وقد عوض الإنخفاض المحقق في الإيرادات الضريبية إرتفاع بعض الأبواب الرئيسية الأخرى وذلك على النحو التالي:

- إرتفاع **الضرائب على الممتلكات** بـ ٤٢,٣% لتحقيق نحو ٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣.
- إرتفاع **الضرائب على السلع والخدمات** بـ ١٧,٧% لتحقيق نحو ١٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٠,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣.

بينما يرجع ارتفاع **الإيرادات غير الضريبية** نتيجة للآتي:

- إرتفاع **باب المنح** بشكل ملحوظ ليحقق نحو ٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٠,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك نتيجة المقابل المحلي لمبلغ مليار دولار المنحة المقدمة من دولة الإمارات العربية.

"**على جانب المصروفات**"، فقد ارتفعت خلال الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ بنحو ١١,٤% محققة ٧٣,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٦,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، نتيجة لإرتفاع بعض أبواب المصروفات، وعلى رأسها الآتي:

- إرتفاع **باب الأجور وتعويضات العاملين** (والتي تمثل ٣٧,٥% من إجمالي المصروفات و ٨١% من إجمالي الإيرادات) بـ ٢٩,٨% لتحقيق ٢٧,٧ مليار جنيه خلال يوليو - أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ٢١,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة الآتي:

§ إرتفاع الأجور والبدلات النقدية والعينية بـ ٢٩,٣% لتحقيق ٢٣ مليار جنيه خلال يوليو - أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة الآتي:

- زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بنحو ٤,٥ مليار جنيه

- بالإضافة إلى إرتفاع المرتبات الدائمة بـ ٠,٣ مليار جنيه

- وأخيراً، إرتفاع البدلات النوعية بـ ١ مليار جنيه .

- إرتفاع **باب الفوائد** (والتي تمثل ٣٦,٢% من إجمالي المصروفات و ٧٨,٣% من إجمالي الإيرادات) بـ ١٥,٩% لتحقيق ٢٦,٨ مليار جنيه خلال يوليو - أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ٢٣,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة الآتي:

- إرتفاع فوائد محلية (لغير الحكوميين) بـ ١٨,٧% لتحقيق ٢٣,٢ مليار جنيه خلال يوليو - أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ ١٩,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وتتركز معظم هذه الفوائد في الفوائد على الأذون والسندات على الخزانة العامة.

الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية^٢ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي^٣.

الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة

- تشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠١٣ إلى ٨٣,٤% ليسجل ١٤٤٦,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١١٥٥,٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٢ (٧٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي)
- سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٢٦٩,٣ مليار جنيه (٧٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)
- وترجع الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية يونيو ٢٠١٣ في الأساس إلى زيادة إصدارات أدون وسندات الخزنة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٢٥,٨ مليار جنيه و ٣١٥,٥ مليار جنيه على التوالي وذلك في ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

الدين المحلي للحكومة العامة

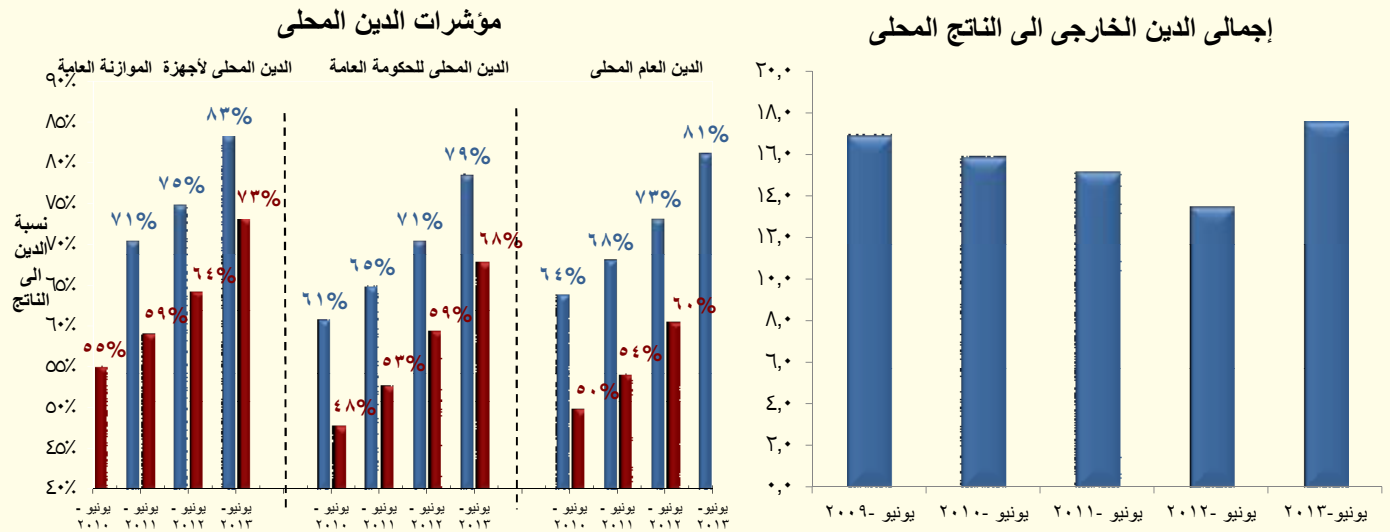
- بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ١٣٥٩ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (٧٨,٣% من الناتج المحلي) مقابل ١٠٨٧,٩ مليار جنيه (٧٠,٥% من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٢.
- بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ١١٧٣,٢ مليار جنيه (٦٧,٦% من الناتج المحلي الإجمالي)
- وترجع الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة نتيجة لارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ٣,٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٩٢,٢ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣.

الدين العام المحلي

- بلغ إجمالي الدين العام المحلي ١٤٠٤,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (٨١% من الناتج المحلي) مقابل ١١٢٩ مليار جنيه (٧٣,٢% من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٢.
- ارتفع صافي الدين العام المحلي ليسجل ١١٩٢,٨ مليار جنيه (٦٨,٨% من الناتج المحلي)
- وترجع الزيادة المحققة في رصيد الدين العام المحلي نتيجة لارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢٧١ مليار جنيه ليصل إلى ١٣٥٩ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٣,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٨,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣.

^٢ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.
^٣ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحق على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

و من الجدير بالذكر، ارتفاع مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية يونيو ٢٠١٣ بحوالي ٦٦,١% لتصل إلى حوالي ٢٠٣,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٢,٣ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.



• شهدت مؤشرات الدين الخارجى في نهاية مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً مقارنة بالبيانات الخاصة بنهاية ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجلت ارتفاعاً كبيراً مقارنة بنهاية مارس من العام السابق.

- فقد ارتفع رصيد الدين الخارجى بنسبة ١٤,٨% ليسجل ٣٨,٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٣، مقارنة بـ ٣٣,٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٢.
- كما ارتفعت نسبة رصيد الدين الخارجى إلى الناتج المحلى بشكل طفيف لتصل إلى حوالى ١٥% في مارس ٢٠١٣، مقارنة بـ ١٣,١% من الناتج المحلى في مارس ٢٠١٢، وهو ما يمكن تفسيره بشكل أساسى نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير الحكومى في ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتي تم ايداعها في حساب البنك المركزى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٢,٥ مليار دولار كتمويل من دولة قطر والذي تم تحويله إلى سندات خزانة خلال الربع الثالث من العام المالى الجارى.
- ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع رصيد الدين الحكومى الخارجى ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١% ليبلغ ٢٥,٩ مليار دولار (٦٧,١% من رصيد الدين الخارجى) في مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٥,٤ مليار دولار (٧٦,٢% من رصيد الدين الخارجى) خلال شهر مارس ٢٠١٢.

٤ قام البنك المركزى المصرى بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجى اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر يوليو ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

السيولة المحلية

حقق معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر يونيو ٢٠١٣ معدل نمو قدره ١٨,٤% (٢,١% معدل نمو شهرى) ليصل إلى ١٢٩٥,٨ مليار جنيه، مقارنة بارتفاع قدره ٨,٤% فى نهاية يونيو ٢٠١٢. و من أهم الأسباب التى دفعت معدل النمو السنوى للسيولة المحلية إلى الارتفاع خلال شهر يونيو ما يلى:

- على جانب الأصول، لا يزال الإقتراض الحكومى (من خلال التسهيلات الائتمانية وإصدار أنون وسندات الخزنة) بالإضافة إلى نمو المطلوبات من القطاع الخاص، هما المحركان الرئيسيان وراء النمو فى إجمالي السيولة المحلية.
- أما على جانب الإلتزامات، فيمكن تفسير الزيادة فى معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى لأشباه النقود محققاً ١٦,١% ليسجل ٩٥٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، بالإضافة إلى ذلك تحقيق معدل النمو السنوى للنقود معدل نمو قدره ٢٥,٢% ليسجل بذلك رصيد النقود نحو ٣٤٣,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.
- وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، حقق معدل النمو السنوى لصافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى انكماشاً قدره ٢٣,٧% (-١١,١% معدل نمو شهرى) ليلبلغ ١٢٠,٣ مليار جنيه فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣، مقابل -٣٧,٨% فى نهاية يونيو ٢٠١٢، حيث شهد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى تراجعاً خلال فترة الدراسة، بلغت نسبته نحو ٥٣% ليلبلغ بذلك ٣٥,٨ مليار جنيه، مقابل -٤٨,٣% فى نهاية يونيو ٢٠١٢. بينما حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى معدل نمو سنوى قدره ٣,٧% ليصل إلى ٨٤,٦ مليار جنيه خلال السنة المنتهية فى يونيو ٢٠١٣، مقابل انكماشاً سنوياً قدره ٢٣,٣% فى يونيو ٢٠١٢.
- وعلى الجانب الآخر، فقد حقق رصيد صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفى معدل نمو سنوى قدره ٢٥,٥% (٣,٧% معدل نمو شهرى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ١١٧٥,٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٣,٩% خلال يونيو ٢٠١٢، وذلك فى ضوء:

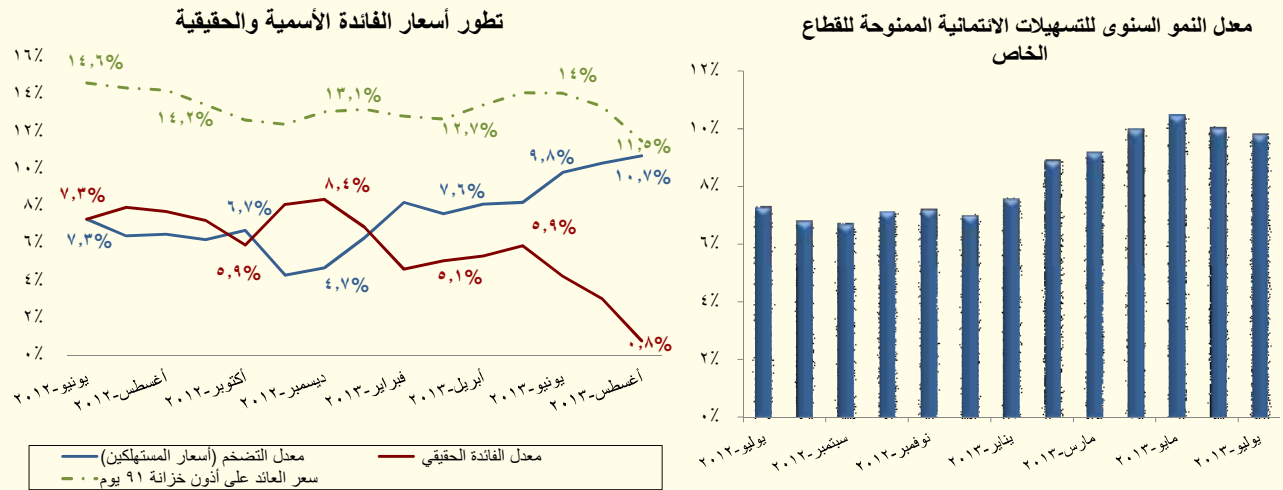
- تحقيق صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية معدل نمو سنوى قدره ٣٩,٢%، وجدير بالذكر أن النمو فى صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالى ١١٢,٧% من نمو السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مسجلاً ٨٠٥,٥ مليار جنيه.
- بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوى للإلتزام الممنوح للقطاع الخاص معدل نمو قدره ٩,٨% فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ٤٩٧,٧ مليار جنيه.
- ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوى للإلتزام الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٥,٥% فى نهاية شهر الدراسة محققاً ٤٢,٩ مليار جنيه.

رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية

- استقر رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى عند ١٨,٩١ مليار دولار فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٣، حيث ارتفع بحوالى ٣٠ مليون دولار فقط مقارنة بالشهر السابق، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء

التحسن النسبي في أداء ميزان المدفوعات والحصيلة من الموارد الأجنبية، بالإضافة إلى انخفاض فاتورة الواردات نظراً لتحسن سعر الصرف للعملة المحلية.

- ومن الجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري كان قد سجل نحو ١٨,٨٨ مليار دولار في يوليو ٢٠١٣، وذلك في ضوء التمويل الخارجى الذى حصلت عليه مصر بحوالى ٤ مليار دولار من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات - حيث تم ورود ودائع بدون فائدة تقدر بـ ٢ مليار دولار من كلا البلدين - بالإضافة إلى هبة بحوالى مليون دولار من دولة الإمارات.



الودائع والتسهيلات الائتمانية

- ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق نحو ١٦% فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مسجلاً ١١٩٠,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٦,٤% خلال يونيو ٢٠١٢؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٩,٤% فى نهاية شهر الدراسة.
- ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٨,٤% فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مقارنة بـ ٦,٩% خلال يونيو ٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٤٩ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى قد سجل نحو ٨,٥% ليبلغ ١٣,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، فى حين إرتفع معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى بنحو ٦,٥% ليبلغ حوالى ٣٥,٨ مليار جنيه.
- هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٣,١% فى نهاية يونيو ٢٠١٣، مقارنة بـ ٤٦,٦% خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٥,٥% خلال يونيو ٢٠١٣ مقابل ٥٨% خلال نفس الشهر من العام السابق.

معدلات الدولار

- فقد تراجعت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٧,٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٣ مقابل ١٧,٨% خلال الشهر السابق، فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ ١٧% خلال يونيو ٢٠١٢.
- كما تراجعت أيضاً معدلات الدولار في الودائع خلال شهر يونيو ٢٠١٣ لتسجل نحو ٢٤,٤% مقارنة بـ ٢٤,٨% خلال الشهر السابق، فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ ٢٣,٩% خلال نفس الشهر من العام السابق.

الأسعار المحلية

انخفاض معدل التضخم السنوي خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ ليسجل ٩,٧%، مقارنة بـ ١٠,٣% خلال الشهر السابق، إلا إنه لا يزال أعلى من متوسط معدل التضخم المحقق خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣ والبالغ قدره ٨%.

ويمكن تفسير هذا في ضوء:

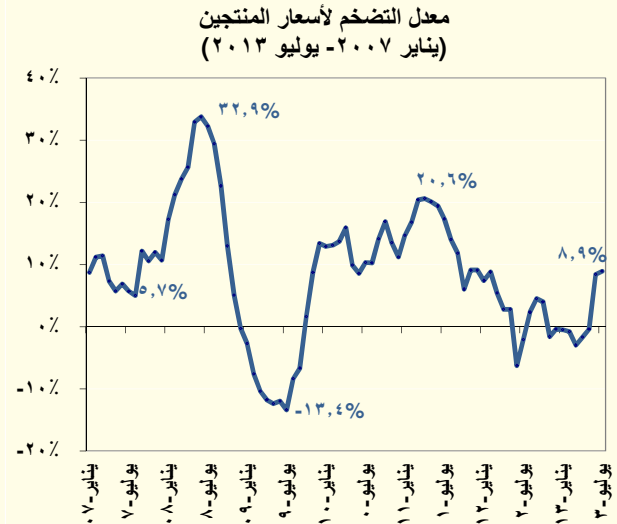
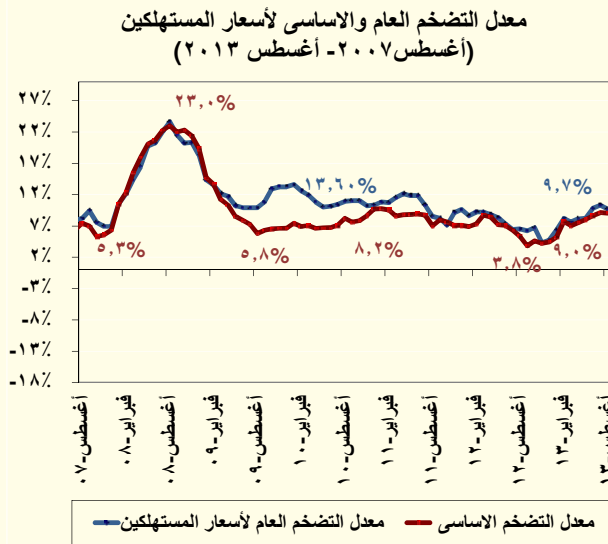
- تراجع الضغوط التضخمية والزيادة في الطلب على المواد الغذائية عقب إنتهاء شهر رمضان؛ كما ساهم فرض حظر التجوال منذ منتصف الشهر في حدوث حالة من التباطؤ الإقتصادي وبالتالي إنخفاض الضغوط التضخمية.
- انخفاض معدل التضخم السنوي لبعض المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة، وعلى رأسها؛ مجموعة "الملابس والأحذية" (الوزن النسبي ٥,٨%)، "السلع والخدمات المتنوعة" (الوزن النسبي ٣,٤%)، مما فاق أثر ارتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الأخرى وعلى رأسها؛ "المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات" (الوزن النسبي ٢,٥%) و"الثقافة والترفيه" (الوزن النسبي ٢,٠%).

كما إنخفض معدل التضخم الشهري ليسجل ٠,٧% خلال شهر أغسطس ٢٠١٣، مقارنة بـ ٠,٩% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمتوسط قدره ١,١٣% خلال السبعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣.

بالإضافة إلى ذلك، فقد إنخفض معدل التضخم السنوي الأساسي Core Inflation بشكل طفيف خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ ليسجل ٩% مقارنة بـ ٩,١% خلال الشهر السابق، إلا أنه إرتفع بشكل كبير إذا ما قورن بـ ٥,٣% خلال نفس الشهر من العام السابق.

بينما استمر معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين في الارتفاع بشكل ملحوظ مسجلاً ٨,٩% خلال شهر يوليو ٢٠١٣، مقارنة بـ ٨,٤% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمتوسط قدره ٠,٣% خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣. وعلى نحو آخر، إرتفع معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين بشكل كبير مسجلاً ٢,٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ ١,٥% خلال الشهر السابق. حيث ترجع الزيادة المحققة في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين نتيجة لعدة أسباب أهمها:

- إرتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعتي "الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك" و"الصناعات التحويلية" ليسجلاً ١٧% و ٦,٦% خلال يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٣,١% و ٦,٢% على التوالي خلال الشهر السابق،
- وقد قابل هذا الإرتفاع أثر إنخفاض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين لمجموعتي "التعدين وإستغلال المحاجر" و"إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف" ليسجلاً ٤,٧% و ٣,١% خلال شهر يوليو ٢٠١٣، مقارنة بـ ٦,٨% و ١٠,٦% على التوالي خلال الشهر السابق،
- بالإضافة إلى تراجع معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين لمجموعة "أنشطة خدمات الغذاء والإقامة" ليسجل -١,٩% خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٦% خلال الشهر السابق. بينما استقرت معدلات التضخم لمعظم المجموعات خلال الدراسة مقارنة بالشهر السابق.



أعلن البنك المركزي المصري عن القيام بغطاء غير دورى فى ٤ سبتمبر ٢٠١٣

- تبلغ قيمة العطاء ١,٣ مليار دولار لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية، حيث يأتى هذا العطاء الإستثنائى فى إطار متابعة البنك المركزى المصرى لتعاملات سوق الصرف الأجنبى فى مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفى لأداء دوره فى خدمة الإقتصاد القومى، كما يهدف هذا العطاء إلى الحد من السوق السوداء للعملة.

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٣ بخفض سعرى عائد الإيداع والإقراض واحدة بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% على التوالى، بالإضافة إلى خفض سعر العمليات الرئيسية بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٩,٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.
- وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء،

- تزايد التباطؤ الإقتصادى فى ضوء إستمرار نمو الناتج المحلى بمعدلات أقل من المعدل الاقصى (Potential Output) منذ عام ٢٠١١، الأمر الذى يحد من الضغوط التضخمية.
- يرجع تباطؤ نمو الناتج المحلى خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية، مما فاق أثر بوادر التعافى فى كل من قطاع التشييد والبناء والسياحة.
- ومن ناحية أخرى، فإن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع إلى تزايد معدلات التضخم العام والأساسى خلال الشهور السابقة؛ مدعومة بالأساس بارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية.
- وبناء عليه، فإن المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم تفوق أثر تباطؤ النمو الإقتصادى، مما دفع لجنة السياسة النقدية بإجراء مزيد من التخفيضات على معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى.

معاملات القطاع الخارجي

- حقق ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ ليحقق فائضاً كلياً بلغ نحو ٢٣٧ مليون دولار، مقابل عجز قدره ١١,٣ مليار دولار خلال العام المالي السابق ويمكن تفسير هذا التحسن الملحوظ في ضوء:
- انخفاض عجز الميزان الجارى بشكل ملحوظ (بنحو ٤٥%) ليحقق حوالى ٥,٦ مليار دولار، مقابل عجز أعلى قدره ١٠,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق.
 - زيادة ملحوظة في صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي للداخل محققاً نحو ٩,٧ مليار دولار، مقابل ١ مليار دولار فقط خلال العام المالي السابق.
 - تسجيل صافي السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ٣,٩ مليار دولار، مقابل تدفقات للخارج بنحو ٢,٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

(مليون دولار)			
نسبة التغير	٢٠١٣/٢٠١٢*	٢٠١٢/٢٠١١#	
-٨%	٣١,٥٤٢-	٣٤,١٣٩-	الميزان التجارى
٤%	٢٥,٩٧١	٢٥,٠٧٢	الصادرات
٧%	١٢,٠٠٦	١١,٢٢٥	بترول
١%	١٣,٩٦٥	١٣,٨٤٧	غير بترول
-٣%	٥٧,٥١٣-	٥٩,٢١١-	الواردات
٢٠%	٦,٦٩٢	٥,٥٨٥	الخدمات (صافي)
٦%	٢٢,٢٢١	٢٠,٨٧٢	المتحصلات
٢%	١٥,٥٢٩	١٥,٢٨٨	المدفوعات
٥%	٦٧,٤٦٠	٦٤,٣٥٢	المتحصلات الجارية
-٢,٠%	٧٣,٠٤٢	٧٤,٤٩٨	المدفوعات الجارية
-٤٥%	٥,٥٨٢-	١٠,١٤٦-	الميزان الجارى
٨٤٧%	٩,٦٨٧	١٠,٢٣	ميزان المعاملات الرأسمالية
-١٠%	٨٧-	٩٦-	الحساب الرأسمالي
٧٧٣%	٩,٧٧٤	١,١١٩	الحساب المالي
-٢٥%	٣,٠٠٥	٣,٩٨٢	تدفقات الاستثمارات المباشرة في مصر (صافي)
١٢٩%	١,٤٧٧	٥,٠٢٥-	صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر
١٠٢%	٢٣٧	١١,٢٧٨-	الميزان الكلي

#أرقام معدلة من البنك المركزي

*مبدي

ويرجع انخفاض عجز الميزان الجارى بشكل ملحوظ (بنحو ٤٥%) كما سبق ذكره ليحقق حوالى ٥,٦ مليار إلى عدة أسباب أهمها:

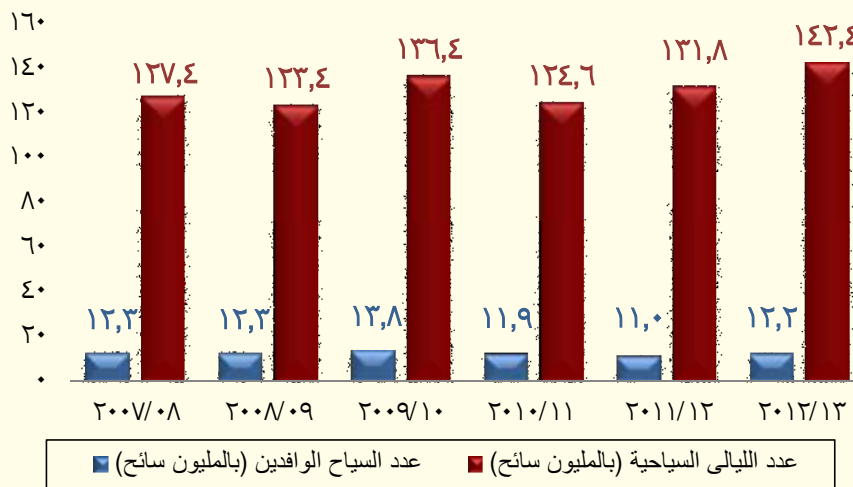
- انخفاض عجز الميزان التجارى بحوالى ٨% ليحقق عجزاً قدره ٣١,٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بحوالى ٤% لتحقق نحو ٢٦ مليار دولار بالإضافة إلى تراجع الواردات بحوالى ٣% لتسجل نحو ٥٧,٥ مليار دولار.
- فضلاً عن تحقيق صافي الميزان الخدمي فائضاً قدره ٦,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى:
 - الزيادة المحققة في جملة المتحصلات الخدمية لتسجل ٢٢,٢ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة المحققة في جميع البنود وعلى رأسها:

- ارتفاع حصة النقل بـ ٧% لتصل إلى ٩,٢ مليار دولار، ومنها قناة السويس حققت إيرادات بنحو ٥ مليار دولار على الرغم من انخفاض الإيرادات بشكل طفيف يقدر بـ ٣,٤%.
- ارتفاع الإيرادات السياحية بـ ٣,٥% لتحقيق ٩,٧ مليار دولار.
- ارتفاع المتحصلات الأخرى بـ ١٣% لتحقيق ٢,٧ مليار دولار.
- ارتفاع المتحصلات الحكومية بـ ٥٨% لتحقيق ٤٣٨ مليون دولار.
- فيما عدا دخل الاستثمار والذي تراجع بـ ٢٠% ليسجل ١٩٨ مليون دولار.
- وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بحوالي ٢% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ لتسجل ١٥,٥ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة المحققة في جميع بنودها فيما عدا دخل الاستثمار والذي تراجع بـ ١١,٦% ليسجل ٥,٩ مليار دولار.
- كما شهدت التحويلات الخاصة ارتفاعاً بنسبة ٤% إلى نحو ١٨,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحقيق ٠,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٠,٦ مليار دولار خلال العام المالي السابق.
- وتجدر الإشارة إلى أن معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال عام الدراسة قد ارتفعت لتصل إلى ٤٥,٢% مقابل ٤٢,٣% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. بينما استقرت نسبة تغطية الإحتياطي من العملات الأجنبية للواردات خلال عام الدراسة لتصل إلى ٣,١ شهراً مقارنة بالعام المالي السابق.
- وبناءً على ما سبق ذكره فقد، ارتفعت المتحصلات الجارية بـ ٥% لتحقيق ٦٧,٥ مليار دولار، في حين انخفضت المدفوعات الجارية بـ ٢% فقط لتحقيق نحو ٧٣ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٢,٤% مقارنة بنحو ٨٦,٤% خلال العام المالي السابق.
- على نحو آخر، فقد شهد الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل يقدر بنحو ٩,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة ويأتي ذلك نتيجة عدة أسباب أهمها:
- تحول صافي تدفقات الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر إلى تدفقات للداخل بقيمة ١,٥ مليار دولار خلال عام الدراسة في مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق، نتيجة إصدار الحكومة المصرية لسندات بقيمة ٢,٥ مليار دولار.
- كما ارتفع صافي التزامات البنك المركزي المصري مع العالم الخارجي تحت بند خصوم أخرى ليصل إلى ٦,٥ مليار دولار خلال عام الدراسة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الودائع التي تم تحويلها من بعض الدول العربية.
- بينما تراجع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بـ ٢٥% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل ٣ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للداخل بلغ نحو ٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، نتيجة لتراجع حصة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين إلى ٢٨١,٧ مليون جنيه مقارنة بـ ١٦٧٨,٢ مليون جنيه في العام المالي السابق، على الرغم من ارتفاع صافي التدفق للداخل لبند الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أو زيادة رؤوس أموالها) إلى نحو ٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٢,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق)، وكذا ارتفاع صافي التدفق للداخل للاستثمارات في قطاع البترول إلى ٢٥٥,٥ مليون دولار (مقابل ١٣٠ مليون دولار خلال العام المالي السابق).

قطاع السياحة

- جدير بالذكر، أن الإيرادات من المتحصلات السياحية قد ارتفع بنحو ٣% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحقيق نحو ٩,٧ مليار دولار مقابل ٩,٤ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالي السياحية قد ارتفع بـ ٨,١% ليصل إلى ١٤٢,٤ مليون ليلة خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٣١,٨ مليون ليلة خلال العام المالي السابق.
- كما تجدر الإشارة إلى أن عدد السياح الوافدين خلال عام الدراسة قد ارتفع بـ ١١% ليصل إلى ١٢,٢ مليون سائح، مقابل ١١ مليون سائح خلال العام المالي السابق، ليصل بذلك متوسط عدد الليالي السياحية إلى نحو ١١,٧% خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدل قدره ١٢% خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.

مؤشرات قطاع السياحة



تطورات سوق المال

- أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد استقر مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر اغسطس ٢٠١٣ نسبياً محققاً انخفاضاً طفيفاً بـ ٥٧ نقطة فقط ليصل إلى ٥٢٦٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في يوليو ٢٠١٣ والذي بلغ ٥٣٢٥ نقطة، ويرجع ذلك إلى تزايد القلق والخوف من الهجوم العسكري على سوريا.
- وفي نفس الوقت، فقد استقر أيضاً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة ليسجل ٣٥٥ مليار جنيه (١٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة برصيد قدره ٣٥٧ مليار دولار خلال الشهر السابق.